

علامات الطريق في التفاوض الفلسطيني - الإسرائيلي:

نهج الاعتدال الذي لم يثمر

يروى الكاتب، في هذه المقالة، تاريخ تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، وأثر العوامل العربية في تأسيسها، والتي جعلتها، بحسب الكاتب، جزءاً من النظام الرسمي العربي. ويعود إلى بدايات فكرة الحوار مع الإسرائيليين الواردة في برنامج النقاط العشر سنة 1974، والتي تطورت لاحقاً إلى التفاوض معهم في سنة 1993. ويعتقد الكاتب أن المفاوضات التي بدأت، عملياً، في سنة 1993، والتي منحت المنظمة صفة الاعتدال السياسي في الأوساط الدولية لم تثمر، ولم تؤدّ إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة هي الغاية الأبرز للمنظمة منذ سنة 1974 فصاعداً.

لتنظيمات فدائية أخرى أن توجد وأن تتسع، وهكذا وُجدت الجبهة الشعبية - القيادة العامة بقيادة أحمد جبريل (قبل سنة 1967)، والجبهة الشعبية بقيادة جورج حبش، ومنظمة الصاعقة التي انبثقت من الفرع الفلسطيني لحزب البعث الحاكم في سورية. كان المناخ السياسي المسيطر آنذاك ينطلق من شعار التحرير فلسطينياً، ومن شعار إزالة آثار العدوان عربياً، ومن قرار مجلس الأمن 242 الذي يدعو العرب والإسرائيليين إلى التفاوض، وهو القرار الذي اعترفت به الدول العربية المعنية (مصر والأردن ثم سورية)، بينما رفضت الحركة الفدائية الفلسطينية الاعتراف به، وركزت في شرح أسباب رفضها على أنه لا يتعامل مع القضية الفلسطينية إلا من زاوية قضية اللاجئين، إذ يدعو إلى "إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين" فقط. لكن هذا المناخ السياسي كان له جذر أعمق عبّرت عنه القمة العربية التي عقدت في الخرطوم، والتي تبنت خطة لخصها شعار اللاءات الثلاث القائل "لا صلح ولا تفاوض ولا اعتراف"، وأيضاً قرار القمة بتمويل إعادة بناء الجيوش العربية، وكذلك شعار مصر القائل "ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة". في ضوء هذا الواقع بدأ العمل لإعادة بناء الجيش في كل من مصر وسورية والأردن، والاستعداد لمعركة "إزالة آثار العدوان"، بينما بدأ العمل دولياً لرعاية تفاوض إسرائيلي - عربي بحسب منطوق القرار 242، وعبر ما اشتهر آنذاك باسم "مؤتمر جنيف". وأسندت الأمم المتحدة

نشأت منظمة التحرير الفلسطينية كجزء من النظام العربي. وكانت نشأتها الأولى بقرار من القمة العربية، في أجواء الاستعداد العربي لمواجهة المشروع الإسرائيلي بتحويل مياه نهر الأردن، ومن خلال مشروع عربي مضاد لخطة تحويل الروافد. وأعلنت المنظمة في ميثاق نشأتها (الميثاق القومي الفلسطيني) سنة 1964، أن هدفها تحرير فلسطين التي احتلتها الحركة الصهيونية سنة 1948. وحين وقعت حرب حزيران/يونيو 1967، مني العرب فيها بهزيمة قاسية، وجرى احتلال إسرائيل لكامل الأرض الفلسطينية (الضفة الغربية وغزة)، كما جرى احتلال أراض عربية (سيناء والجولان)، ونشأ بذلك وضع جديد كلياً، كان عنوانه الأساسي إعادة بناء الجيوش العربية، والاستعداد عربياً لتحرير الأراضي التي احتلت في سنة 1967، وقد حمل التعبير عنه شعار "إزالة آثار العدوان". وكان أن نشأت في سياق ذلك، بين إنشاء المنظمة وهزيمة حزيران/يونيو، حركة العمل الفدائي الفلسطيني في سنة 1965، من خلال الحركة التي حملت اسم "حركة فتح"، والتي أعلنت أيضاً أن هدفها هو تحرير فلسطين، إنما من خلال استراتيجيا الكفاح الشعبي المسلح.

كانت نشأة العمل الفدائي الفلسطيني نشأة متواضعة عسكرياً وشعبياً، لكن أجواء الهزيمة أوجدت مناخاً شعبياً فلسطينياً وعربياً شديد التحدي والحيوية، توجه نحو فكرة العمل الفدائي وتبناها، وكان أن أتيح لحركة "فتح" أن تتسع شعبياً، وكذلك

للدبلوماسي السويدي غونار يارينغ إدارة عملية التواصل والتفاوض. وقد بادر يارينغ إلى التواصل مع الأطراف المعنية، ثم وضع خطته الخاصة لإدارة العمل بحسب فهمه للقرار الدولي (الانسحاب والسلام)، وهو فهم لم تتجاوب معه إسرائيل، وهنا أعلن يارينغ إنهاء مهمته، واتضح أن المسألة لن تخضع للقرار السياسي الدولي، وإنما لقانون توازن القوى، وبدأت بذلك مرحلة جديدة من التجاذب. في هذا الوقت، طرأ تغير على الموقف المصري بشأن الوضع الفلسطيني، إذ ارتأت مصر أن بقاء منظمة التحرير بقيادة أحمد الشقيري لا يلائم توجهاتها، وأنها (مصر) تحتاج إلى قوة مقاتلة فلسطينية، ذات صفة شرعية، تساهم في مشاغلة القوة العسكرية الإسرائيلية، من أجل إيجاد مناخ يساعد في عملية إعادة بناء الجيش المصري، فكانت على استقالة أحمد الشقيري، واقترحت على حركة "فتح" أن تتولى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية (ذات الصفة الشرعية). وهذا ما تم أواخر سنة 1968 التي شهدت تعديل الميثاق الذي أصبح يحمل اسم "الميثاق الوطني الفلسطيني"، والذي أقرت التعديلات عليه في المجلس الوطني الفلسطيني الرابع الذي عقد في القاهرة في 1968/7/10. وكانت التعديلات تشمل إضافة إلى تعديل الاسم ما يلي: إقرار السيادة على كامل الأرض الفلسطينية، شاملاً بذلك الضفة الغربية وقطاع غزة ومنطقة الحمة، وهي المناطق الثلاث الجديدة المحتلة من الأرض الفلسطينية، وكانت مستثناة في الميثاق القومي السابق؛ إقرار استراتيجيا الكفاح المسلح أساساً للتحرير الشامل، مع تسجيل الرفض الفلسطيني للقرار 242. لكن ما يهم هنا من هذا كله أن منظمة التحرير استمرت كجزء من النظام العربي، وأن الحركة الفدائية جاءت إلى قيادة منظمة التحرير برغبة عربية، ويرعاية عربية، وأصبحت بدورها جزءاً من النظام العربي، تتفاعل معه، وتتأثر به، من دون أن يعني ذلك التبعية السياسية. كذلك نشأ في هذه المرحلة مفهوم شجعه الرئيس جمال عبد الناصر، وفحواه أن من حق العرب قبول القرار 242 ومن حق الفلسطينيين رفضه.

نشوء فكري الكيان والحوار

منذ وقت مبكر جرت اتصالات بين فصائل فدائية وجهات إسرائيلية، بادرت إليها حركة "فتح"،

ثم الجبهة الديمقراطية (نايف حواتمة). وكانت تلك الاتصالات تقوم على قاعدة الاتصال بالقوى الإسرائيلية الراضية للصهيونية، ولذا تم الاتصال بأشخاص من منظمة ماتسبين الإسرائيلية ذات التوجه التروتسكي. وجرى منذ وقت مبكر أيضاً طرح فكرة إنشاء كيان فلسطيني، إنما عن طريق تحرير فلسطين، واتخذ هذا الطرح صيغة "إنشاء كيان فلسطيني فوق كل أرض يتم تحريرها"، وكان يبتعد بذلك عن فكرة الحوار مع المحتل الإسرائيلي. وكان أول طرح في هذا الاتجاه جرى في اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني، حديث النشأة، في أوائل سنة 1971، والذي عقد في دمشق بعد الصدام المسلح بين الفصائل الفدائية والجيش الأردني في أيلول/سبتمبر 1970، وقد بادر إليه الراحل كمال عدوان عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح" فيما بعد. طرحت الفكرة ونوقشت بين مؤيد ومعارض، ومن دون اتخاذ قرار بشأنها. وجرى طرح الموضوع نفسه بصورة أوضح وأشمل في سنة 1973 في مجلة "الحرية" في بيروت، وهي المجلة الناطقة بلسان الجبهة الديمقراطية، وأطلق على هذا الطرح وصف "الحل المرحلي"، ثم بادرت الجبهة الديمقراطية، وبرعاية وحماية غير معلنة من حركة "فتح"، إلى تنظيم حملة شرح ودعاية علنية وشعبية واسعة للفكرة في منتديات لبنان ومخيماته، بين مؤيد ومعارض، وبين محبذ ومستهجن. وحين وقعت حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973، وحقق العرب فيها نوعاً من النصر على إسرائيل، بادرت حركة "فتح" ومعها الجبهة الديمقراطية، إلى طرح برنامج النقاط العشر على المجلس الوطني الفلسطيني الثاني عشر الذي عقد في القاهرة بتاريخ 1 - 9/6/1974، وقد تعرّض المشروع لنقد واسع داخل المجلس، لكن تم إقراره. كان هذا البرنامج المرحلي يدعو إلى "إقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها"، لكنه كان يفسح في المجال أيضاً لقيام القيادة الفلسطينية بإجراء الاتصالات اللازمة لتحقيق هذا الهدف، وهو ما عبر عنه البند العاشر، إذ ورد: "تضع قيادة الثورة التكتيك الذي يخدم ويمكن من تحقيق هذه الأهداف." وكان هذا البند الذي يسمح بـ "التكتيك"، أي بالاتصالات والإجراءات اللازمة، هو جوهر الموضوع الذي تريده القيادة الفلسطينية، ولذلك تساهلت في حق الفصائل في تسجيل تحفظاتها تجاه الموضوع، حتى

إنها تساهلت في إضافة وصف "مقاتلة" إلى السلطة الفلسطينية التي يدعو إليها البرنامج. وكانت تلك أول إشارة رسمية تصدر عن منظمة التحرير الفلسطينية، في اتجاه اتباع "تكتيك" مع قوى وشخصيات لا بد من أن يكون بينها بالضرورة شخصيات إسرائيلية.

نشأ في مواجهة هذا البرنامج (برنامج النقاط العشر) تياران فلسطينيان، داخل الإطار الشعبي، وداخل إطار منظمة التحرير: تيار يؤيد هذا النهج المرحلي، والثاني يرفضه ويصر على هدف التحرير الشامل، وعبر هذا التيار عن نفسه بنشوء "جبهة الرفض"، وكان هذا أول انقسام يتخذ صفة الفعل.

سجل البرنامج المرحلي موقفاً "مشروطاً" من القرار 242، يرفض التعامل معه لأنه "يتعامل مع قضية شعبنا كقضية لاجئين... ولذا يرفض التعامل مع هذا القرار على هذا الأساس." لكن العرب الخارجين من حرب تشرين الأول/أكتوبر بنوع من النجاح العسكري، والتواقين إلى استثمار نتائجه في مفاوضات قد تجري، كانوا تواقين أيضاً إلى أن ينضم الفلسطينيون إلى هذا الجهد العربي المتوقع، وكان الطريق إلى ذلك هو أن يعلن الفلسطينيون موقفاً من القرار 242. وكانوا يتمنون، طبعاً، أن يكون الموقف اعترافاً بالقرار وتأييداً له، أو إذا تعذر ذلك إعلان موقف يرفض القرار، لكنه يعلل ذلك بمطالب محددة، بحيث يكون الرفض مديحاً إلى التفاوض بشأنه.

الممثل الشرعي الوحيد

في سنة 1974 عقد مؤتمر القمة العربي في الدار البيضاء، وقدم الملك حسين عرضاً لحصيلة مفاوضاته مع الإسرائيليين، وأنهى عرضه بالقول إنه لا يستطيع قبول المشروع الإسرائيلي للتسوية. وتقدم في المقابل مسؤولون عرب يقولون إنه ما دام الملك حسين لا يستطيع أن يتابع، فليترك هذه المهمة لمنظمة التحرير الفلسطينية. وأسفر هذا الجدل العربي عن قرار اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية "الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني"، ثم توافق العرب، مستندين إلى نتائج حرب 1973 وتأثيراتها في الساحة الدولية، على العمل كي تتم دعوة ياسر عرفات إلى إلقاء كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتم لهم ما أرادوا، وألقى عرفات كلمته الشهيرة أمام الجمعية

العامة، متحدثاً لأول مرة باسم شعب فلسطين، ثم ختم كلمته بشعار ذي دلالة سياسية في اتجاه احتمال التفاوض، حين قال: "لقد جئكم، يا سيادة الرئيس، بغصن الزيتون مع بندقية التائر، فلا تسقطوا الغصن الأخضر."

لكن المسار العربي ما لبث أن دخل في مأزق من نوع آخر، وانعكس ذلك على منظمة التحرير الفلسطينية بشكل سلبي للغاية، فقد وجدت نفسها في مواجهة خيار التفاوض، إلا إنه التفاوض الذي فرضته عليها قوى صديقة أحياناً وعدوة أحياناً أخرى، وتم ذلك عبر التطورات التالية:

أولاً: الحرب الأهلية اللبنانية (1975) التي تداخلت في اندلاعها الأسباب الداخلية، والأسباب الدولية، والأسباب اللبنانية – الفلسطينية حين رفع فريق من اللبنانيين شعار "الحرب ضد الغرباء" لتغطية الأسباب الداخلية أو الدولية. ومهما يكن موقفاً، أو تحليلنا لهذه الحرب ومجرياتها، فإننا لا نستطيع أن ننكر أنها أضعفت حركة المقاومة الفلسطينية في داخل محيطها العربي، إذ تورطت في حرب مع اللبنانيين، وفي حرب مع سورية أيضاً، مستترة أحياناً وظاهرة أحياناً أخرى. ولم تجن حركة المقاومة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، من وجودهما داخل أتون الحرب اللبنانية إلا نقطة أساسية، وهي أن كونها طرفاً في الحرب وضعهما على خريطة السياسة الدولية، وخصوصاً من جانب خصومهما: إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً: جاء التطور الأخطر والأبرز من مصر،

حين بادر الرئيس أنور السادات إلى زيارة إسرائيل، وعندما أجرى مفاوضات كامب ديفيد، وعقد معها معاهدة السلام (1979). وقد أدى هذا كله إلى إخراج مصر من دائرة الصراع العربي – الإسرائيلي، وإلى إحداث انقسام عربي كبير وضع منظمة التحرير إلى جانب القوى العربية التي واجهت مصر واتخذت قرار عزلها. لكنه أدى أيضاً إلى تأثير مباشر في الوضع الفلسطيني، تمثل في أمرين: تخلي مصر عن مطلب الكيان الفلسطيني والدولة الفلسطينية، لمصلحة مطلب الحكم الذاتي الذي تضمنه اتفاق كامب ديفيد، حتى إن مصر وإسرائيل رحبا بانضمام منظمة التحرير الفلسطينية إلى المفاوضات الجارية بينهما (مفاوضات فندق مينا هاوس)، الأمر الذي رفضته منظمة التحرير. ومع ذلك فإن مصر حاولت أن تحقق وحدها إنجازاً لمصلحة الفلسطينيين يتمثل في اتفاق حكم ذاتي تتفق

ياسر عرفات من تونس إلى مدينة طرابلس اللبنانية، وخاض مواجهة ضد قوات فلسطينية متمردة مدعومة من سورية، بعد انشقاق فلسطيني داخل حركة "فتح" (أيار/مايو 1983)، وانتهت تلك المواجهة بخروج جديد للقوات الفلسطينية من طرابلس. وكانت المفاجأة أن تلك القوات ذهبت هذه المرة إلى مصر، واستقبلتها السفن الحربية المصرية في عرض البحر. واحتضن عرفات مصر حسني مبارك، وكسر قرار العزل العربي الذي مورس ضدها بعد اتفاق كامب ديفيد. وكان عرفات يقول في جلساته الخاصة: "مصر وقّعت اتفاق كامب ديفيد، ولذلك فإن كلمتها مسموعة في الولايات المتحدة الأميركية." وكان لهذا التحول في الموقف الفلسطيني من مصر مغزاه العميق الذي ستظهر آثاره فيما بعد، وفي اتجاه التفاوض مع إسرائيل.

الانتفاضة... وبيان الاستقلال

في مرحلة وجود منظمة التحرير في تونس، مجموعة من التطورات سنورها هنا من دون تسلسل زمني، لأن الرابط بينها يشكل منهجاً سياسياً، وعلامة فارقة في المسيرة الفلسطينية، تنتقلها من حال إلى حال.

أولاً: ضَعَفَ الاهتمام العربي بمنظمة التحرير الفلسطينية في أثناء وجودها في تونس، وضعفت حتى عمليات الدعم المالي لها، كما أن المنظمة، وقصائلها المقاتلة، لم تتمكن من القيام بعمليات فدائية ذات تأثير كبير ضد الاحتلال الإسرائيلي. لكن انفجار الانتفاضة الفلسطينية الأولى أواخر سنة 1987، أعاد الزخم السياسي إلى القضية الفلسطينية، واستطاعت الانتفاضة التي حرصت أن تكون سلمية (انتفاضة الحجر) أن تحظى باهتمام العرب والعالم، وأن توجد حالة تضامن وتأييد عالمية. واستطاعت قيادة المنظمة أن تتفاعل مع الانتفاضة التي انفجرت عفويًا، وأن يصبح لها وزن بارز في تمويلها وفي داخل هيئاتها القيادية، وعوضت بذلك حالة الضعف التي أحاطت بها بعد الانتقال من بيروت إلى تونس.

ثانياً: قام الرئيس الراحل ياسر عرفات بزيارة كانت الأولى من نوعها لفرنسا، حيث التقى الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران، وتركز البحث في هذه الزيارة على إنشاء دولة فلسطينية، وعلى حق العودة، وعلى الميثاق الوطني الفلسطيني.

عليه مع إسرائيل، فقدمت لإسرائيل مشروع حكم ذاتي يقوم على المفهوم كما هو منصوص عليه في القوانين الدولية وفي تجارب الشعوب، أي مشروع حكم ذاتي كامل ومتكامل. لكن إسرائيل ردت على هذه الدعوة برفض المشروع المصري، وإعلان مناحم بيغن، رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك، مفهوم إسرائيل للحكم الذاتي، وهو أنه حكم ذاتي للسكان لا للأرض، فما كان من المصريين إلا أن سحبوا اقتراحهم ومشروعهم، وأوقفوا التفاوض مع إسرائيل بشأن هذه النقطة، لكن شعار الحكم الذاتي للسكان لا للأرض أصبح منذ ذلك الوقت علامة بارزة في مسار المشروع الإسرائيلي للتفاوض، أكان مع العرب أم مع الفلسطينيين.

ثالثاً: في أجواء اتفاق كامب ديفيد، وفي أجواء خروج مصر من دائرة الصراع مع إسرائيل، شنت هذه الأخيرة حربها ضد لبنان (1982)، بهدف القضاء على حركة المقاومة الفلسطينية فيه. وقد أدت هذه الحرب عملياً إلى خروج حركة المقاومة ومعها منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان إلى تونس، حيث واجهتا عزلة سياسية عربية ملحوظة. ورافق خروج الفلسطينيين من لبنان إعلان المبادرة الأميركية التي حملت اسم "مبادرة ريغن"، أي تلك التي وضعت إطاراً محدداً لمسار التفاوض يقوم على ما يلي: أن تتخلى منظمة التحرير نهائياً عن منهج "العنف" وعن حمل السلاح؛ أن تتحاز نهائياً إلى منهج "التفاوض"؛ أن تعلن قبولها القرار الدولي 242؛ أن يتم التفاوض مع إسرائيل عبر شراكة أردنية - فلسطينية. لقد كانت هذه المبادرة بمثابة إملاء من دولة عظمى، على حركة مقاومة في أشد لحظات ضعفها، ميدانياً (الخروج من لبنان)، واستراتيجياً (خروج مصر من دائرة الصراع).

أدرك الرئيس الراحل ياسر عرفات أنه لا بد من التعامل مع "مبادرة ريغن"، فعقد المجلس الوطني الأول بعد الخروج من بيروت في العاصمة الأردنية عمّان، بحضور الملك حسين، ثم أطلق مفاوضات مع الأردن أسفرت عن "الاتفاق الفلسطيني - الأردني"، لكن هذا الاتفاق لم يطبق، وجمّد العمل به من الطرفين. والسبب الجوهرى في ذلك أن عرفات كان يردد دائماً أنه "مصري الهوى"، ولم يكن ذلك مجرد ترديد لفظي، بل كان أيضاً قناعة سياسية راسخة لديه، مهما يكن نوع الحكم، أو نوع السياسة، في مصر. في أثناء ذلك كان حدث فاصل قصير، إذ عاد

في موضوع الدولة الفلسطينية، كان الرئيس ميتران زار إسرائيل قبل ذلك، وألقى خطاباً في الكنيسة، تحدث فيه بوضوح عن ضرورة أن توافق إسرائيل على إنشاء دولة فلسطينية. أما في موضوع حق العودة فقال ميتران عرفات إنه موضوع شائك، فكيف تنظرون إلى التعامل معه؟ وردّ عرفات قائلاً أعطني دولة فلسطينية وأنا سأعامل بعد ذلك مع الفلسطينيين. وتساءل عرفات: هل سيعود الفلسطيني الغني المقيم في الخليج إلى الضفة الغربية؟*

وأما في موضوع الميثاق، وبعد أن سأله ميتران عنه، فقد أجاب عرفات قائلاً إنه "كادوك"، أي، إنه ساقط بالتقدم، مفاجراً بذلك قبلة مدوية كانت لها تداعياتها بعد ذلك.

ثالثاً: بات واضحاً لدى عرفات في هذه المرحلة، أنه لن يستطيع دخول حلبة الحوار الدولي (مع أميركا بالذات وبعد ذلك مع إسرائيل)، إلا إذا وافق على القرار 242، واعترف بإسرائيل، وتخلي عن العمل المسلح. وتعني هذه النقاط الثلاث في الجوهر إنهاء الثورة الفلسطينية، ولذلك لم يكن سهلاً عليه إعلان القبول بها مباشرة، إذ لا بد لها من تغطية من نوع خاص، وهو ما تم إنجازه في بيان الاستقلال الصادر عن المجلس الوطني العشرين الذي عقد في الجزائر سنة 1988. كان عرفات يدرك صعوبة المهمة وخطورتها وحساسيتها، ولذلك مهد لعقد المجلس الوطني بحوار فلسطيني داخلي دعيت إليه الفصائل الفدائية كلها، المؤيدة لنهج النقاب والمعارضة له. وتمت إدارة الحوار بطريقة ثنائية، واستغرق الأمر نحو ستة أشهر. وكان عرفات يعرض أفكاره، ومطالبه، ويستمع إلى الانتقادات أو إلى التحفظات، ويستخلص من ذلك أفضل ما يعتقد أنه الصيغ التي يمكن أن تحظى بنوع من القبول، وتم في النهاية إعداد ما عرف فيما بعد باسم "وثيقة الاستقلال"، أي وثيقة إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة، التي تولى صوغها الشاعر الراحل محمود درويش.

ما يريده عرفات كان صيغة مقبولة للاعتراف بالقرار 242، وهنا كان الغطاء لذلك فكرة إعلان الدولة المستقلة، فما دمت صاحب دولة تستطيع أن تعترف بالقرار المذكور لتطالب بعد ذلك بالانسحاب الإسرائيلي من الأرض التي احتلت.

وكان عرفات يعلم أن من شروط الدولة الاعتراف بدولة إسرائيل، وكانت التغطية لذلك، استحضار قرار التقسيم الصادر سنة 1947،

والقول إن هذا القرار لا يزال صالحاً لإنشاء دولة فلسطينية، والمضمر في ذلك الاعتراف بالقرار الذي يدعو إلى إنشاء دولتين. وهكذا قبل عرفات، وقبلت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ما كان يُرفض دائماً، وتمت تغطية ذلك بالشعار البراق: "إعلان قيام دولة فلسطين المستقلة".

مؤتمر جنيف والحوار الأميركي - الفلسطيني

اعتقد عرفات أن ما تم إنجازه في "إعلان الاستقلال" من الاعتراف بإسرائيل، وشعار الدولتين، والاعتراف بالقرار 242 سيفتح له باب الحوار مع الإدارة الأميركية، وتحمس للذهاب إلى دورة الأمم المتحدة في نيويورك في ذلك العام. لكن المفاجأة كانت في أن الولايات المتحدة رفضت منحه تأشيرة دخول إلى مدينة نيويورك. وهنا تدخل الاتحاد السوفياتي ودفع في اتجاه نقل اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى جنيف كي يتمكن عرفات من الحضور، وإعلان موقفه الجديد، وقد تم ذلك فعلاً، وحضر الجنرال ولترز ممثلاً للولايات المتحدة الأميركية في أعمال الدورة.

ألقى عرفات خطاباً فريداً في نوعه في تاريخ السياسة الفلسطينية، ضمّته ما أشرنا إليه من مواقف في "إعلان الاستقلال" تم صوغها بطريقة "متناثرة" في طيات الخطاب، وكانت كلها موجودة، لكنها لم تكن مباشرة أو محددة بنقاط متتالية. وقد أدى ذلك إلى عدم رضى المندوب الأميركي عن خطاب عرفات، وأعلن صراحة أنه لا يريد خطاباً تم صوغه بحسب ألاعب اللغة العربية، وإنما يريد موقفاً صريحاً يقول بالاعتراف بإسرائيل (من خلال شعار الدولتين)، والموافقة على القرار 242، ونبذ "الإرهاب". وقد تجاوز عرفات، ولو على مضمض، مع هذا الموقف الأميركي، فعقد في اليوم التالي مؤتمراً صحافياً، أعلن فيه المواقف الثلاثة المطلوبة بوضوح، وهنا أعلن الجنرال الأميركي رضاه عن موقف عرفات، وكان ذلك إيذاناً بالاستعداد الأميركي لبدء حوار ثنائي مع منظمة التحرير الفلسطينية، وهو أمر يحدث لأول مرة. بدأت المفاوضات الأميركية - الفلسطينية في تونس، وانتدب لها من الجانب الأميركي السفير بلليترو، ومن الجانب الفلسطيني ياسر عبد ربه عضو اللجنة التنفيذية، وكان جو المحادثات محاطاً

بتفاوض فلسطيني يصل إلى حد الفرع، إلا إن هذا التفاوض وذاك الفرع لم يستطعا الصمود طويلاً، إذ جرت الأمور بإيجاز كما يلي:

عرض المفاوضات الفلسطينية في اللقاء الأول موقفه الجديد، وأرفقه بسلسلة من الأسئلة طالباً إجابات أميركية عنها، بينما قدم المفاوضات الأميركية عرضاً سياسياً مطولاً يركز على ما هو مطلوب من الفلسطينيين عمله.

استعد المفاوضات الفلسطينية في اللقاء الثاني لسماع الأجوبة الأميركية عن أسئلته، لكنه فوجئ بالمفاوضات الأميركية يتجاهل الأسئلة، ويعيد على أسماعه المحاضرة التي أدلى بها في اللقاء الأول. وتكرر المشهد نفسه في اللقاءات اللاحقة: الثالث والرابع والخامس. الفلسطينيون يسألون، والأميركي يكرر إلقاء "المحاضرة". وفهم الفلسطينيون أن الإدارة الأميركية لا تفاوض منظمة التحرير الفلسطينية، إنما تحدد لها ما هو مطلوب منها أميركياً كي تلتزمه.

وحاولت منظمة التحرير الفلسطينية تجاوز هذا الوضع، عن طريق رجل أعمال فلسطيني (حسيب صباغ) كان، رحمه الله، على علاقة وثيقة بوزير الخارجية الأميركي في حينه جورج شولتز، ف جاء إلى تونس، واستمع إلى الشكوى الفلسطينية، وذهب إلى لقاء بللبيرو، وبلغه الشكوى، وسأله: ماذا تريدون من الفلسطينيين؟ وكان الجواب تأكيداً لمنهج التفاوض الأميركي نفسه، إذ قال السفير نحن لا نريد شيئاً من الفلسطينيين، نحن نريد منهم فقط أن يعرفوا مصالح شعبهم، وأن يتبنوا المواقف التي تخدم تلك المصالح. والمواقف المطلوب تبنيها هنا هي، طبعاً، المواقف الأميركية التي كان يعرضها السفير في "محاضرتة".

من مؤتمر مدريد إلى اتفاق أوسلو

على وقع الحرب الأميركية ضد العراق بعد احتلاله الكويت (1990 - 1991)، وبسبب الحاجة الأميركية إلى العرب في تلك الحرب، قدمت لهم واشنطن إغراء عنوانه الاستعداد للعمل الجاد لحل القضية الفلسطينية. وما إن انتهت الحرب، حتى أعلن الرئيس جورج بوش الأب قيام النظام العالمي الجديد برئاسة القطب الأميركي الأوحده بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، وأعلن أيضاً الدعوة إلى مؤتمر مدريد الدولي للبحث في الصراع العربي - الإسرائيلي (أواخر سنة 1991)، على أن تنبثق منه

مفاوضات ثلاثية مباشرة، بين إسرائيل ولبنان، وإسرائيل وسورية، وإسرائيل والفلسطينيين. وأقرضت على الفلسطينيين في هذه المفاوضات شروط عديدة مجحفة، عبر مفاوضات أدارها وزير الخارجية الأميركي، جيمس بيكر، مع فيصل الحسيني وحنان عشراوي من الجانب الفلسطيني، ومع يتسحاق شمير من الجانب الإسرائيلي، وأقرضت تلك المفاوضات ما يلي:

أولاً: رفض أن يأتي الوفد الفلسطيني إلى مؤتمر مدريد، أو إلى مفاوضات واشنطن التي تلت المؤتمر، باسم منظمة التحرير الفلسطينية، وإنما بصفته ممثلاً لـ "سكان المناطق"، أي سكان المناطق المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ثانياً: رفض أن يضم الوفد الفلسطيني مندوبين من مناطق اللجوء الفلسطيني في البلاد العربية أو الأجنبية، ويعني ذلك أنه لا يمثل اللاجئين الفلسطينيين، ولا يستطيع أن يدعي أنه يمثل الشعب الفلسطيني.

ثالثاً: رفض أن يضم الوفد الفلسطيني أي مندوب من مدينة القدس.

رابعاً: رفض أن يأتي إلى المفاوضات كوفد فلسطيني مستقل، وإنما بصفته جزءاً من الوفد الأردني (وفد مشترك).

ومع أن الوفد الفلسطيني الذي تشكل برئاسة الدكتور حيدر عبد الشافي، أعلن منذ اليوم الأول أنه يمثل الشعب الفلسطيني كله، وأعلن في جلسات التفاوض أنه يتلقى أوامره من منظمة التحرير الفلسطينية، إلا إن هذا كله لم يغير من طبيعة شروط التشكيل المفروضة عليه، والتي أوضحت سلفاً طبيعة المدى الذي يمكن أن يذهب إليه الإسرائيليون في المفاوضات، ونوع الحل الذي يتطلعون إليه. كان الوفد الفلسطيني يشترط مع كل جولة

مفاوضات أن توقف إسرائيل بناء المستعمرات، وأن توقف عمليات القمع والقتل والاعتقال في صفوف الفلسطينيين، ثم يصدر بياناً بالانتهاكات الإسرائيلية الجديدة، وكان هذان المطلبان يعرقلان مجرى المفاوضات الطبيعي. وقد أثار ذلك احتجاج الإسرائيليون، كما أثار غضب وزير الخارجية الأميركي الذي بادر إلى عقد اجتماع مع الوفد الفلسطيني، طالباً منهم التوقف عن طرح قضايا الاستيطان والقمع، والتركيز على قضايا المفاوضات العملية. وحين رد عليه رئيس الوفد الفلسطيني محتجاً بأنهم لا يقدمون لنا إلا عرض الإشراف على القمامة، رد جيمس بيكر بصلافة:

ولماذا لا تبون على ذلك؟ وبسبب هذا الجو السائد، وبسبب الرعاية الأميركية للموقف الإسرائيلي، لم يتح لمفاوضات واشنطن أن تتقدم.

ثم حدثت المفاجأة المدوية، حين تم إعلان انتهاء مفاوضات كانت تجري سراً في مدينة أوسلو النرويجية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وأن تلك المفاوضات أسفرت عن اتفاق مبادئ، وعن اتفاق على إنشاء حكم ذاتي، وعن تحديد قضايا أساسية ستكون مجال مفاوضات ما سمي الحل النهائي، أو الحل الدائم. وتم تحديد خمسة أعوام مدى زمنياً لتطبيق هذا الاتفاق الذي شكل ضربة إلى مفاوضات واشنطن، وأدى إلى توقفها.

لم يتضمن اتفاق أوسلو اعترافاً فلسطينياً رسمياً بإسرائيل، كما لم يتضمن اعترافاً إسرائيلياً رسمياً بمنظمة التحرير الفلسطينية، وإنما كان الاعتراف كامناً ضمناً في طبيعة المفاوضات وفي طبيعة الوفود، وكان من الممكن لأي منهما أن يذهب إلى تطبيق الاتفاق من دون طرح قضية الاعتراف الرسمي والمتبادل. وحين بدأ البحث في حفل توقيع الاتفاق في البيت الأبيض الأميركي (1993/9/13)، برز موضوع من سيوقع الاتفاق، وفد "سكان المناطق" في واشنطن، أم وفد من منظمة التحرير الفلسطينية التي رعت مفاوضات أوسلو؟ هنا أصر ياسر عرفات على أن يكون التوقيع باسم منظمة التحرير الفلسطينية، وهنا أيضاً قالت إسرائيل إن التوقيع بهذه الصفة يقتضي أن تعترف المنظمة رسمياً بها، وأن تعترف هي رسمياً بمنظمة التحرير. وهنا دخل على الخط سراً وزير الخارجية النرويجي يوهان هولست، الذي تنقل بين العواصم، ووصل سراً إلى تونس حاملاً اقتراحاً برسائل يتم تبادلها، سميت "رسائل الاعتراف المتبادل"، وقد وقع عرفات رسالة الاعتراف بإسرائيل بقرار فردي منه، ومن دون أن يطلع أحداً على الأمر، ثم وقعت إسرائيل الرسالة بدورها. وتضمنت الرسائل تراجعين فلسطينيين كبيرين وخطرين، نقلوا التفاوض الفلسطيني - الإسرائيلي إلى موقع جديد يختلف عن كل ما سبقه. كان التراجع الفلسطيني الأول "الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود"، وليس الاعتراف بوجود إسرائيل فقط. وكان التراجع الثاني التعهد بتغيير "الميثاق الوطني الفلسطيني" بما يتلاءم مع الاتفاقات الجديدة، وهو أمر يعني إلغاء الرواية الفلسطينية لتاريخ فلسطين، وإلغاء هدف التحرير، وإلغاء أسلوب التحرير عبر الكفاح المسلح ضد الاحتلال. وعلى أنقاض هذين

التراجعين الخطرين، ذهب الوفد الفلسطيني إلى البيت الأبيض، ووضع محمود عباس (رئيس دائرة التفاوض في منظمة التحرير الفلسطينية) توقيعاً على اتفاق أوسلو، ودخلت القضية الفلسطينية في إثر ذلك مساراً جديداً، مساراً تنازلياً بالضرورة، وإلى حد لم يكن أحد يتصوره من قبل. وما يستحق التسجيل هنا بصورة خاصة، هو أن قضية الاعتراف المتبادل، والاعتراف الفلسطيني بإسرائيل، كانتا بسبب مطلب فلسطيني (من يوقع؟) ولم تكونا بسبب مطلب إسرائيلي.

عرفات ومفاوضات الحكم الذاتي

بعيداً عن الخوض في تفصيلات مفاوضات الرئيس عرفات مع إسرائيل لتطبيق اتفاق أوسلو وإنشاء الحكم الذاتي، من المفيد أن نتوقف عند القضايا التي شكلت مفاصل أساسية في تلك المفاوضات.

أولاً، مساحة الحكم الذاتي: لقد بدأت مفاوضات الحكم الذاتي بشأن أراضي الضفة وقطاع غزة، باتفاق جزئي إسرائيلي - فلسطيني يدعو إلى نشوء حكم ذاتي في "غزة وأريحا أولاً"، وهذا أمر لم يرد في بنود اتفاق أوسلو، ودخل هكذا فجأة إلى صلب المفاوضات، حتى إن محمود عباس المشرف على مفاوضات أوسلو، وفي كتابه عن المفاوضات والاتفاق، أشار إلى هذه المسألة مستغرباً، ومسجلاً أن الاتفاق يدعو إلى حكم ذاتي في كل المنطقة المحتلة منذ سنة 1967*.

ومع بدء المفاوضات، كان هناك تصور فلسطيني عبّر عنه الدكتور نبيل شعث مراراً، وهو المفاوضات الأساسي آنذاك، قائلاً إن الحكم الذاتي سينشأ على 90% من الأراضي المحتلة، أما الـ 10% المتبقية فهي الأراضي التي تقوم عليها المستعمرات والمعسكرات الإسرائيلية، وستكون موضوع استكمال التفاوض.

لكن الأمور على الأرض سارت في اتجاه آخر. فالجزء الأول من اتفاق "غزة - أريحا أولاً" لم يعط الفلسطينيين ما كانوا يتصورونه، إذ قُسم قطاع غزة إلى مجموعة ألوان أبقّت لإسرائيل سيطرة على ما يقارب 40% من أراضيه، مع حق استعمال طرق أساسية (الطرق العرضية). وحين انتقلت المفاوضات إلى الضفة الغربية، وتم توسيع الحكم الذاتي في اتجاهها، قسمت الضفة الغربية أيضاً إلى مناطق "أ" و"ب" و"ج"، حيث نشأ الحكم الذاتي

في المنطقة "أ" فقط، وبنسبة 22% من أرض الضفة الغربية، واستنتجت إسرائيل منها: القدس، والمنطقة المحاذية لنهر الأردن. واستقرت مساحة الحكم الذاتي عند هذا الحد.

ثانياً، وضع عرب 48: تنازلت منظمة التحرير الفلسطينية، وبموجب رسائل الاعتراف المتبادل، عن اعتبار نفسها مسؤولة عن هذا الجزء من شعبها. فبموجب القانون، فإن هؤلاء الفلسطينيين هم مواطنون إسرائيليون، وبموجب الاعتراف بإسرائيل فإنه ليس من حق المنظمة أن تتدخل في البحث في مصير مواطنين "إسرائيليين". وهكذا غابت هذه القضية المهمة عن المفاوضات، مع ما يعنيه ذلك من تجزئة الشعب الفلسطيني، والمساهمة في تفتيت وحدته.

ثالثاً، قضية عودة النازحين: منذ بدء مؤتمر مدريد أواخر سنة 1991، جرى العمل في مجريين: مجرى المفاوضات المباشرة، ومجرى تأليف لجان متخصصة ذات طبيعة دولية، أبرزها "لجنة اللاجئين". وتفرع من موضوع اللاجئين البحث في موضوع النازحين من الضفة الغربية وغزة بعد حربَي 1967 و1973. كانت الجهات المعنية بهذا الموضوع كلها (إسرائيل والأردن ومصر ومنظمة التحرير) موافقة على بدء البحث في هذه المسألة. لكن إسرائيل طرحت مع بداية جلسات التفاوض بشأن هذه المسألة قضيتين أدتا إلى التعتيل: القضية الأولى سؤال: من هو النازح؟ هل هو الذي نزح فعلاً، أم أن الأمر يسري أيضاً على أبنائه وأحفاده؟ وكانت إسرائيل تصر على الصفة الأولى للنازح وترفض الثانية. القضية الثانية: كم هو عدد هؤلاء النازحين؟ وضرورة الذهاب أولاً إلى إجراء إحصاء لتحديد العدد. وبسبب الجدل في هاتين القضيتين، وبسبب التوتر بشأن قضايا التفاوض المتعلقة باتفاق أوسلو، غابت هذه القضية بالتدرج، ثم تلاشت، ولم يعد هناك بحث في قضية عودة النازحين. أما قضية اللاجئين، فهي مدرجة في اتفاق أوسلو ضمن بنود مفاوضات الحل الدائم، ولذلك لم يكن هناك أي بحث ثنائي فيها.

رابعاً، منهج عرفات في التفاوض: اتبع عرفات منهجاً في التفاوض مع إسرائيل في قضايا الحل مرحلي، أي قضايا الحكم الذاتي المقرر لها خمس سنوات (1993 – 1998)، والتي امتدت واقعياً إلى سنة 2000، يستند إلى المطالبة بما يريد، ثم قبول ما يعرضه الإسرائيليون في أي مسألة من المسائل. وكان تبريره ذلك، أن هذه مفاوضات محلية،

فلأخذ في أثنائها من الإسرائيليين كل ما نستطيع الحصول عليه، لأن الباقي كله سيبحث في المفاوضات النهائية. وبسبب ذلك ساد لدى الإسرائيليين انطباع بأن عرفات مفاوض سهل، يقبل كل طروحاتنا بعد قليل من الجدل. وحين تم الاتفاق على الذهاب إلى مفاوضات الحل النهائي في كامب ديفيد (2000) برعاية أميركية، أعد الإسرائيليون مشروعهم للحل النهائي، أي مشروعهم للسلام الدائم، وكان لديهم الانطباع بأن عرفات سيواصل نهجه التفاوضي الأول، لكنه بذل في كامب ديفيد نهجه، واعتبر أن ذلك من حقه، فهو لديه مطالب محددة غير قابلة للمساومة فيها، ومطالبه فيها مدعومة بالقرارات الدولية. وحين اطلع عرفات على المشروع الإسرائيلي للتسوية، اكتشف أن إسرائيل لا تريد الانسحاب من الأراضي التي احتلت سنة 1967، وإنما تريد اقتسام الضفة الغربية مع الفلسطينيين. وتفاوض عرفات في اتجاه مناقض لهذا الاتجاه رافضاً الحلول الوسط، باعتبار أن هذه المفاوضات هي مفاوضات بشأن الحل النهائي. وربما يكون الإسرائيليون فوجئوا بمنهج عرفات التفاوضي الجديد، لكن النتيجة كانت إعلان فشل المفاوضات، واكتشاف عرفات حقيقة الفهم الإسرائيلي للسلام الدائم، وجوهره دولة فلسطينية مجتزأة، وتقع كلياً في القبضة الإسرائيلية استراتيجياً واقتصادياً. حاول عرفات تجاوز هذا الوضع، بالاستعداد لإعلان قيام الدولة الفلسطينية على كامل حدود 1967، مع القبول بنظرية تبادل الأراضي. فزار العديد من دول العالم لنيل التأييد لفكرته، لكنه كان يفاجأ بالفيتو الأميركي وقد سبقه إلى عواصم الدول التي زارها.

ثم حاول عرفات العمل على تغيير موازين القوى مع إسرائيل من خلال تشجيعه قيام الانتفاضة الثانية، لكن هذه الانتفاضة فوجئت بموقف أميركي مضاد، وبحرب إسرائيلية لإعادة احتلال الضفة الغربية من جديد (حرب شارون)، وبحصار يُفرض على عرفات في مكتبه بقرار إسرائيلي وتغطية أميركية. وانتهى بذلك عملياً نظام الحكم الذاتي، إلا إنه بقي قائماً كأمر واقع.

محمود عباس يفاوض في الهواء الطلق

شهدت سنة 2005 انتخاب محمود عباس رئيساً

للسلطة الفلسطينية، وبدأت معه مرحلة جديدة من التفاوض، مرحلة اختتام المشهد. واستندت مفاوضات عباس إلى مواقف فلسطينية جديدة، جوهرها السعي لإرضاء كل من إسرائيل والولايات المتحدة من خلال التقييد بالخطط التي تطرحها "خريطة الطريق" و"وعد بوش"، وحدد الرئيس عباس نهج التفاوضي بما يلي:

أولاً: القضاء على الانتفاضة، وإيقافها، وإدانتها، واعتبار أنها أساءت إلى القضية الفلسطينية.

ثانياً: إدانة العمل الفدائي ضد الاحتلال، واعتماد منهج المفاوضات، والمفاوضات فقط. وتلا ذلك تذويب جهاز حركة "فتح" القتالي باتفاق مع الإسرائيليين، ثم منع الفصائل الأخرى من ممارسة العمل الفدائي.

ثالثاً: التباهي بتطبيق كل ما هو مطلوب منه في خطة "خريطة الطريق"، والتركيز على أن إسرائيل لم تنفذ شيئاً مما يترتب عليها.

رابعاً: البدء بتنفيذ سياسة تعاون أمني مع إسرائيل، من خلال بناء جهاز أمني جديد بإشراف الجنرال الأميركي كيث دايتون، وتنظيم عملية تبادل معلومات بين الطرفين، وتنظيم عمليات فلسطينية - إسرائيلية مشتركة للقضاء على أي محاولات فدائية ضد الاحتلال الإسرائيلي.

خامساً: السير بخطة موازية لمنهج التسوية والتفاوض، أوكل أمر تنفيذها إلى رئيس الحكومة سلام فياض، تقوم على السعي للتسوية من خلال ما يسمى "السلام الاقتصادي".

وعلى قاعدة هذا النهج، ذهب محمود عباس إلى التفاوض مع الإسرائيليين، ومع إيهود أولمرت الذي خلف شارون بالذات، وعقد معه جلسات سرية

زادت على الستين، من دون أن تسفر عن أي جديد، إلا الإصرار على رؤية إسرائيل الاستراتيجية للتسوية، كما عُرضت في كامب ديفيد، أي اقتسام الضفة الغربية، والإصرار على بناء المستعمرات، وتوسيع المطالب الإسرائيلية في اتجاه القدس. وإذا كانت مطالب أولمرت سرية، فإن خلفه بنيامين نتنياهو نقل المطالب السرية إلى العلن، وأضاف إليها الإصرار على مفاوضات مباشرة من دون شروط مسبقة، ومن دون مرجعية، وأضاف إليها طلب الاعتراف الفلسطيني مسبقاً بيهودية دولة إسرائيل.

وأسفر ذلك كله عن طريق مفاوضات مسدود، وعن جدل ممل في وقف توسيع الاستيطان. أما الاستيطان نفسه فأصبح كأنه أمر واقع ومسلم به، على الأقل من خلال التسليم بشعار تبادل الأراضي التي تضم 80% من المستوطنين. ويتصرف محمود عباس تجاه ذلك كالمغلوب على أمره، فهو قدم لإسرائيل كل ما تريده، ووافق على كل ما طلبته أميركا منه، ومع ذلك فإن أمور الحل تزداد أمامه تعقيداً بدلاً من أن تتحل العقد.

لقد تمت تجربة طريق الاعتدال، من برنامج النقاط العشر سنة 1974 حتى الآن، كما تمت تجربة تقديم التنازلات عن قضايا أساسية ومبدئية، وكذلك تم إرضاء إسرائيل بالكامل عن طريق قبول مطلبها وقف مقاومة الاحتلال، وكانت النتيجة أن التسوية أصبحت أبعد وأبعد. وبهذه النتيجة يسقط منهج سياسي وتفاوضي جرت تجربته بأشكاله وأنماطه وألوانه كافة، ولا يبقى بعد ذلك (منطقياً) إلا الذهاب إلى المنطق الآخر المضاد، لكنه يحتاج إلى إرادة يبدو أنها غائبة بالكامل. ■

(* كاتب فلسطيني).

(* بحسب رواية جاك أتالي مستشار ميتران في كتابه: Jacques Attali, Verbatim (Paris: Fayard, 1995).

(* محمود عباس، "طريق أوسلو" (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1994).